

المنتدى الجهوي للشاوية ورديغة حول سياسة المدينة

المدينة الجديدة "ساحل- لخيايطة" بإقليم برشيد



. . . وإن طموحنا لكبير في جعل المدن والجماعات المحلية، تشكل، إلى جانب الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، شريكا حقيقيا في مسلسل التنمية الشاملة ببلادنا، وقوة اقتراحيه، لتفعيل مختلف الاستراتيجيات الوطنية.

. . . وذلك ما يتطلب اعتماد رؤية شمولية، تستهدف استباق أبعاد التوسع العمراني، والتحكم فيه، وفتح مناطق جديدة للتمدن، وخلق توازن بين المدينة والمراكز القروية المجاورة لها .

غايتنا المثلمي، ليس فقط تحقيق مدن بلاصفيح، ولا استبدالها بمساكن أشبه بعلب الإسمنت عديمة الروح الاجتماعية، وإنما بالأحرى، جعل مدننا ترتقي إلى فضاء للتساكن والعيش الكريم، ومجال للاستثمار والإنتاج، في حفاظ علمي طابعها الحضاري

مقتطف مزي نصالخطاب الملكحي السامح





المدينة الجديدة "ساحل- لخيايطة

58.000 مسكن لإستعاب 280.000 ساكن مشروع المدينة الجديدة يعد بالكثير من الإنجازات في مجال السكن والأنشطة الصناعية و الخدمات ومحطة لوجستيكية بكل المقومات الحديثة

شرع المغرب في السنوات الأخيرة في تشييد مدن جديدة في ضواحي المراكز الحضرية الكبرى، لتخفيف الضغط على التجمعات السكنية الكبرى وتوفير فضاءات مناسبة للساكنة، مـزودة بالبنيات التحتية الأساسية، وتستجيب لحاجيات مختلف الفئات الاجتماعية.

ويتمثل الهدف من هذا التوجه ، بالنسبة للسنوات المقبلة، في ضمان تمدن متوازن ومتجانس من شأنه أن يوقف الزحف المتزايد للتجمعات السكنية الكبرى، ويتيح للسكان اختيار سكن يتوافق ورغباتهم، في فضاءات مهيأة وفقا للمعايير العمرانية المتعارف عليها دوليا وتتوفر على مختلف البنيات التحتية وتسعى هذه الأقطاب الحضرية إلى الاستجابة لمتطلبات ساكنة يتزايد عددها أكثر فأكثر، وتلبية الحاجيات في مجال سكن الأسر، بجميع أصنافها، في مقاربة جديدة كما وكيفا.

وفي هذا الإطار، أخذ المغرب على عاتقه إحداث مجموعة من المدن الجديدة، موزعة على التراب الوطني قصد الحد من النمو الديمغرافي المتوقع في المجال الحضري، باعتبارها بديلا عن التوسع غير المتناسب للمدن الكبرى. وتهدف هذه الفضاءات الحضرية الجديدة، المزودة بالعديد من التجهيزات الحضرية والمساحات الخضراء ومحطات معالجة المياه العادمة ونسيج اقتصادي هام، استيعاب النمو العمراني الذي يتم بطريقة غير متحكم فيها بالشكل المطلوب، وبالخصوص، على مستوى التجمعات السكنية التي تعرف نموا ديمغرافيا مرتفعا كالدار البيضاء. وإضافة إلى الساكنة التي ستحتضنها في غضون بضع سنوات، ستمكن هذه المراكز الحضرية الجديدة من إعادة توازن حقيقي لتهيئة التراب الوطني، وضبط السوق العقاري، وذلك بتقديم سكن ومجالات للأنشطة بأثمنة معقولة وفي إطار عمراني مناسب، وظروف جيدة للخدمة والتجهيز، وبيئة سليمة.

ويندرج مشروع المدينة الجديدة "الساحل لخيايطة" ضمن توجهات المخطط الوطني لإعداد التراب ومخطط التنظيم الوظيفي والتهيئة كما أنه يزكي الخاصية الصناعية لإقليم برشيد ويساهم في تنمية التجمع الحضري للدار البيضاء الكبرى.



ولإنجاح البرنامج تم تشجيع المنعشين العقاربين الخواص للانخراط بقوة في المشروع من خلال وضع العقار العمومي رهن إشارتهم بثمن تفضيلي وعبر الإعفاءات الضريبية لضمان النجاح المتوخى.

وتروم هذه المقاربة إعطاء نفس جديد لتعبئة العقار العمومي القابل للتعمير، وتوجيه الإستثمارات فيه نحو ما يخدم التصورات الإستراتيجية لهذا القطاع وقد مكنت هذه المقاربة وأساليب وآليات التنفيذ التي وضعت لهذه الغاية، من تعبئة العقار العمومي اللازم. لتجاوز ندرة العقار ، والرفع بصفة ملموسة من وتيرة فتح أوراش الأشغال في عدد من المشاريع المبرمجة و تطوير الشراكة مع القطاع الخاص لإنعاش السكن الإجتماعي، بكيفية عامة والسكن ذي التكلفة المنخفضة (140.000 درهم) بكيفية خاصة.

ويتميز هذا المشروع بقربه من الطريق السيار الرابط بين الدار البيضاء والجديدة والطريق الرئيسية رقم 1 الواصلة بين المدينتين المذكورتين والطريق الساحلية الممتدة من العاصمة الاقتصادية الى ازمور وخط السكك الحديدية المنطلق من الدار البيضاء الى الجديدة ومن مطار محمد الخامس الدولي.

و ينقسم هذا المشروع إلى قطبين:

1) القطب العمراني والصناعي "عمران الساحل" الذي يغطي وعاءا عقاريا يناهز 360 هكتار (القطب1) والذي يعتبر امتدادا مباشرا للنسيج العمراني لبلدية حد السوالم.





تقديم القطب الأول

الشطر الأول

104 هكتار و 266 وحدة موزعة كالأتى:

24 مرفقا	215 بقعة	27 جزيرة
----------	----------	----------

+ الشطر الثاني

35 هكتار و 29 وحدة موزعة كالأتى:

	<u> </u>	• • •
7مر افق	17 بقعة	5 جزيرة

الشطر الثالث

74 هكتار و 33 وحدة موزعة كالأتى:

	**	
9 مرافق	11 بقعة	13 جزيرة

الشطر الرابع

68 هكتار و 191 وحدة موزعة كالأتى:

	رر ع	J 27 2 J J
9 مرافق	178 بقعة	4 جزيرة

→ الشطر الخامس

65 هكتار و 598 وحدة موزعة كالأتي:

	ِ ـــان مور ك ـــان عن	9 9 70 9 7 00
14 مرفق	580 بقعة	4 جزيرة

الشطر السادس

18 هكتار و 33 وحدة موزعة كالأتى:

		•	 9	
7 مرافق	قعة	20 ب	6 جزيرة	

2) والمدينة الجديدة "الساحل لخيايطة" التي ستمتد في الناحية الجنوبية بمحاذاة الطريق الثانوية 3011 في اتجاه مدينة برشيد .

تناهز المساحة للوعاء العقاري للمشروع حوالي 1300 هكتار، 70 % منها تتكون من عدد من القطع التابعة للأملاك المخزنية. وتتطلب تعبئة العقار وتدبيره مجهودا كبيرا ومتواصلا بهدف تابية الحاجيات المستقبلية للمدينة الجديدة.





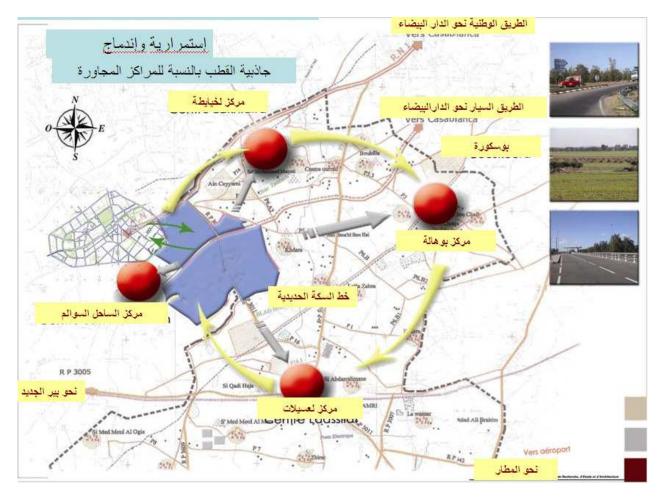
مبادئ صياغة المشروع و إستراتجية التدخل:

- خلق مدينة مندمجة، متكاملة ومستقلة.
- الجمع بين "السكن و الأنشطة و المر افق و الترفيه".
- الحفاظ على البيئة الطبيعية والانخراط في التنمية المستدامة.
 - خلق شراكة بين القطاعين العمومي والخاص.
 - إنعاش المنهجية التشاركية لكل الفاعلين.

الأثر الاقتصادي للقطب الحضاري الساحل الخيايطة:

- وجود مؤشرات دالة على أن المنطقة تسجل حركية إقتصادية جد مهمة.
- إنجاز هذا المشروع سيمكن الجهة الشاوية ورديغة من استثمارات هامة .
- المشاريع المنجزة ستمكن من الرفع من الناتج الداخلي الخام الجهوي من 4 الى 6 نقط خلال 15 سنة القادمة.
 - القطب الحضري الجديد سيمكن من خلق حوالي 61.000 منصب شغل جديد.
 - المنطقة الجديدة ستمكن من خلق سوق محلى لأكثر من 280.000 نسمة .





الأهسداف:

- هيكلة المراكز النامية للجماعتين المجاورتين للقطب الحضاري الجديد.
 - تقوية التوجه الصناعي لإقليم برشيد.
 - دعم التنمية الحضارية بنواحي الدار البيضاء.
- الحد من إنتشار العشوائي للسكن داخل المجال الترابي للجماعات المجاورة.
 - إشراك فعلي للجماعتين في إطار التنمية المستدامة .

الجانب البيئي:

- إنجاز مشروع المدينة الجديدة ستترتب عنه تأثيرات جد ايجابية على المستوى البيئي عن طريق تطبيق فعال الإجراءات المراقبة وكذا عبر ضبط العمليات المبرمجة بكيفية ملائمة من خلال:



- إنجاز محطة المعالجة المياه المستعملة .
 - مراقبة تفريغ النفايات الصلبة .
 - المحافطة على الغابات.
- غرس أشجار وإعداد المساحات الخضراء.
 - الطاقة المتجددة و النظيفة.

ثلاث وظائف أساسية ومتكاملة:

- منطقة الأنشطة.
- منطقة التجهيزات والتكوين والتنمية.
 - منطقة السكن الفردي والجماعي.

ستوفر المدينة الجديدة السكن المناسب لكل الشرائح الاجتماعية لخلق اندماج وتلاحم قوي بين كل مكونات المجتمع،غير إن السكن الإجتماعي يحظى بأهمية خاصة،مواكبة للتوجهات الملكية السامية، التي جعلت قطاع الإسكان في مقدمة السياسات العمومية وورشا إستراتيجيا من الأوراش الإصلاحية الكبرى التي تعرفها بلادنا، سطرت الحكومة، في هذا المجال، سياسة تهدف من بين ما تهدف إليه، إعادة النظر في طرق وأساليب إنتاج السكن، قصد الرفع من وثيرة الإنجاز وملائمة العرض السكني لحجم ونوعية الطلب.